

Distr.: General  
30 December 2022  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16\*

سري لانكا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## أولاً- معلومات أساسية

- 1- يسرّ سري لانكا أن تقدم تقريرها الوطني الرابع في إطار الاستعراض الدوري الشامل، كجزء من التزامها الثابت بالمشاركة البناءة مع منظومة الأمم المتحدة. ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ التوصيات الـ 177 التي قبلتها سري لانكا من إجمالي 230 توصية مقدمة، والتعهدات الطوعية الـ 12 التي قُطعت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وقد مكّن من تحديد التحديات وسبل المضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان في البلد.
- 2- وطرحنا الفترة قيد الاستعراض تحديات غير مسبقة لسري لانكا بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في أحد عيد الفصح من عام 2019، وجائحة كوفيد-19 التي أعقبتها، من بين أمور أخرى، والمصاعب الاقتصادية. وفي تموز/يوليه 2022، انتخب البرلمان رئيساً جديداً وفقاً لدستور سري لانكا.

## ثانياً- المنهجية

- 3- عقب اختتام الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لسري لانكا، نشرت وزارة الخارجية التوصيات على موقعها الشبكي باللغتين السنهالية والتاميلية، وأنشئت وحدة مخصصة للدعم التقني في الوزارة لقيادة عملية صياغة التقرير الوطني.
- 4- وأتّبعنا عملية شاملة وواسعة النطاق وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 119/17. وتتقسم المنهجية المتبعة في تجميع التقرير إلى شقين: مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين في جمع المعلومات الأولية المطلوبة؛ وبعد ذلك، أُجريت مشاورات مفتوحة مع أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمع المدني من جميع أنحاء البلاد. وعقدت المشاورة الأولى للمجتمع المدني في كولومبو بمشاركة 30 ممثلاً للمجتمع المدني، وعقدت المشاورة الثانية في المقاطعة الشمالية بمشاركة 35 ممثلاً للمجتمع المدني. وعقدت كلتا المشاورات بصورة مختلطة، وشكلت المدخلات الواردة من المجتمع المدني مساهمة بناءة. واستشيرت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا وساهمت بمدخلاتها بوصفها كياناً مستقلاً.

## ثالثاً- تنفيذ التوصيات والتعهدات الطوعية

### ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

التوصيات 116-13 و 14 و 15 و 59 الواردة في تقرير الفريق العامل A/HRC/37/17 والتعهد الطوعي 119

- 5- أعاد التعديل الحادي والعشرون للدستور، الذي أقره البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2022، إدخال تغييرات بارزة على الدستور الحالي، بما في ذلك عدة عناصر رئيسية ماثلة للتعديل التاسع عشر. وسيعزز ذلك، في جملة أمور، الحكم الديمقراطي والرقابة المستقلة على المؤسسات الرئيسية، وتشكيل المجلس الدستوري واللجان المستقلة، والتدقيق العام في الحكم والمشاركة فيه، وتوزيع الحقائق الوزارية، واستمرار المهام الحكومية.

## التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب

## التوصيات 116-51 و 52 والتعهد الطوعي 122

6- اعترافاً بأهمية حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الأعمال المتصلة بالإرهاب، ولزيادة تحسين قضية حقوق الإنسان، وضمان الأمن القومي والحريات الأساسية في سري لانكا، سنّ البرلمان في آذار/مارس 2022 القانون المعدّل رقم 12 لعام 2022 الذي يعدل بشكل كبير<sup>(1)</sup> قانون منع الإرهاب<sup>(2)</sup> بعد 43 عاماً على صدوره، مما يجعله يتماشى مع المعايير الدولية. وقد عرضت عملية التحقيق في إطار قانون منع الإرهاب لتمحيص القضاة ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا.

- من واجب القضاة زيارة مكان الاحتجاز في غضون ثمان وأربعين ساعة من وقت إصدار أمر الاحتجاز، ومرة واحدة في الشهر على الأقل (خلال فترة الاحتجاز)، للتحقق من رفاه الشخص المحتجز ورعايته وظروفه.
- يُسمح للأشخاص المأذون لهم من لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا بزيارة أماكن الاحتجاز.
- يوعز القاضي إلى المفتش العام للشرطة ببدء تحقيق في ادعاء تعذيب أحد المحتجزين، لتمكين النائب العام من إقامة دعوى جنائية ضد الجاني.
- تخضع أوامر الاحتجاز الصادرة بموجب القانون للتدقيق القضائي بموجب المواد 126 أو 140 أو 141 من الدستور.
- للمحامين الحق في الوصول إلى الأشخاص المحبوسين احتياطياً/المحتجزين وتقديم بيانات نيابة عنهم.
- يحق للمشتبه فيهم المحبوسين احتياطياً/المحتجزين الاتصال بأقاربهم.
- بغية الحد من حالات التأخير، تعقد كل محاكمة بموجب هذا القانون على أساس يومي، ما لم تبرر ظروف استثنائية التأجيل.
- يجوز لمحكمة الاستئناف أن تفرج بكفالة عن الشخص المحبوس احتياطياً/المحتجز بموجب هذا القانون، إذا لم تبدأ المحاكمة بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ إلقاء القبض عليه. وللمحكمة العليا أيضاً سلطة الإفراج عن هؤلاء الأشخاص بكفالة.
- يجوز للمحكمة العليا أن تمنح الإفراج بكفالة في الحالات التي لا تبدأ فيها المحاكمة بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ تقديم الطلب.

7- وسيكون للأثر التراكمي لهذه التعديلات الناشئة عن عملية مداوات مستفيضة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، تأثير عميق على القانون القائم.

8- وللاستفادة من التقدم المحرز، عُيّن في أيلول/سبتمبر 2022 لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء لوضع تشريعات شاملة بشأن مكافحة الإرهاب توازن بين شواغل الأمن القومي مع النظر، في جملة أمور، في المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

## حالات الاختفاء القسري

## التوصيات 116-61 و 62 و 66 و 67

9- أدمجت أحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إدماجاً كاملاً في القانون المحلي<sup>(3)</sup>. ويُجرّم القانون رقم 5 لعام 2018 المتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص

من الاختفاء القسري حالات الاختفاء القسري، مما يُمكن أسر الضحايا من التماس سبل انتصاف فعالة، والحصول على تعويضات ومعلومات عن مكان وجود الضحايا.

10- ويكمل القانون المتعلق بالمكتب المعني بالأشخاص المفقودين<sup>(4)</sup> والقانون المتعلق بمكتب التعويضات<sup>(5)</sup> التشريعات المحلية المتعلقة بالتحقيقات وتعويض ضحايا الاختفاء القسري. وعلاوة على ذلك، تسمح المبادئ التوجيهية<sup>(6)</sup> الصادرة عن وزير العدل في عام 2019 للسلطات المعنية بتفتيش أي مكان من أماكن الاحتجاز<sup>(7)</sup>.

## باء - التعاون مع المعايير والآليات الدولية

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب

التوصيات من 116-2 إلى 116-10 والتعهد الطوعي 121

11- انضمت سري لانكا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، ودخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في 4 كانون الثاني/يناير 2018. وعُيّنت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا بوصفها الآلية الوقائية الوطنية.

التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

التوصيات 116-1 و 53 و 54

12- لما كانت سري لانكا بلداً ذا نظام قانوني مزدوج، فقد أقرت بالوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب المعاهدات الدولية من خلال العمليات القانونية والدستورية والقضائية السائدة في سري لانكا. والحق في عدم التمييز على أي أساس مكرس بالفعل كحق أساسي في الفصل الثالث من الدستور. وقد وُسِّع نطاق هذه الحقوق من خلال السوابق القضائية للمحكمة العليا في سري لانكا.

13- ويكفل "الحق في الحياة" من خلال الأحكام القضائية<sup>(8)</sup>، وفي عدة طلبات معلقة أمام المحكمة العليا بشأن الحقوق الأساسية، صدرت أوامر مؤقتة بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام. ومن خلال تعديل أُدخل مؤخراً على قانون العقوبات<sup>(9)</sup>، زيد الحد الأدنى لسن فرض عقوبة الإعدام على الجاني من 16 عاماً إلى 18 عاماً. وبناء على ذلك، لا يجوز النطق بحكم الإعدام أو تسجيله ضد أي شخص يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً وقت ارتكاب هذا الشخص للجريمة.

14- وتمارس سري لانكا سياسة "إلغاء عقوبة الإعدام"، واستمر الوقف الاختياري منذ عام 1976. وعلى الرغم من المناقشات المجتمعية المكثفة التي تجري من وقت لآخر للحث على تنفيذ عقوبة الإعدام، حافظت حكومة سري لانكا على الوقف الاختياري. وعلاوة على ذلك، صوتت حكومة سري لانكا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الوقف العالمي لعقوبة الإعدام.

## جيم - الآليات المنشأة لتعزيز حقوق الإنسان

لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا

التوصيتان 116-16 و 17 والتعهد الطوعي 127

15- أعيد تشكيل لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الدستور، وحُصِّصت اعتمادات مالية لتنفيذ ولايتها وفقاً للمادتين 3 و 8 من القانون رقم 21 لعام 1996. وخلال الفترة

قيد الاستعراض (2018-2022)، زودت حكومة سرى لانكا هذه اللجنة بميزانية إجمالية تزيد عن 1,17 مليار روبية سريلانكية.

16- واتخذت اللجنة، حفاظاً على استقلالها الوظيفي، تدابير وفقاً لولايتها ومبادئ باريس لتعزيز حقوق الإنسان ورصد تنفيذ الحقوق الأساسية<sup>(10)</sup>. وشاركت لجنة حقوق الإنسان في سرى لانكا، بصفتها مراقباً مستقلاً، مع حكومة سرى لانكا في تقديم تقاريرها الدورية في إطار هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وكان آخرها متعلقاً بالتقرير الدوري التاسع المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتقرير الثالث المقدم إلى اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، وهذا التقرير.

17- وتواصل لجنة حقوق الإنسان في سرى لانكا إجراء عملية فرز لأفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة الذين رشحتهم حكومة سرى لانكا لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وجرى منذ عام 2016 فرز ما مجموعه 1 885 فرداً لأغراض النشر.

### تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان 2017-2021) التوصيات من 116-18 إلى 116-26 و 27

18- بعد الإطلاق الرسمي للخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2017-2021 في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، باللغات السنهالية والتاميلية والإنكليزية، صيغ هيكل مشترك بين الوزارات لرصد تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية. وترأس كل مجموعة من المجموعات الرئيسية الـ 10 وكالة رائدة بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة التي وفرت الموارد المالية اللازمة من ميزانياتها القطاعية لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقع في نطاق اختصاصها.

#### لجنة اللغات الرسمية

#### التوصية 116-172

19- أطلقت لجنة اللغات الرسمية بصفته الهيئة القانونية المكلفة بتقديم توصيات بشأن السياسات اللغوية، وتعزيز استخدام اللغات الرسمية وتقديرها، وإجراء استفسارات رداً على أي شكاوى بشأن انتهاك القوانين المتعلقة باللغات، موقعه الشبكي الرسمي<sup>(11)</sup> في عام 2022 مما يمثل معلماً هاماً نحو بناء الوعي بعمله وتعزيز المشاركة العامة في التصدي لانتهاكات الحقوق اللغوية.

20- ولضمان التبادل المتسق والفهم والتنفيذ التآزري للسياسات المتعلقة باللغات الرسمية، تشارك عدة وزارات ومؤسسات في المشروع الوطني للنهوض بالمساواة بين اللغات (2018-2022)<sup>(12)</sup>، إلى جانب منظمات المجتمع المدني. ويساهم المشروع في ضمان وجود آلية مساءلة قوية لجميع المساهمين في تنفيذ هذه السياسات داخل البلد، بما في ذلك التقارير السنوية التي تقدمها لجنة اللغات الرسمية إلى البرلمان السريلانكي.

### دال - سياسات ولوائح أخرى

#### قانون الحق في الحصول على المعلومات

#### التعهد الطوعي 120

21- وفقاً لما يقتضيه قانون الحق في الحصول على المعلومات<sup>(13)</sup>، عينت جميع الوكالات الحكومية موظفي معلومات/موظفين معينين في وزاراتها/وكالاتها المعنية. وتتمتع اللجنة المعنية بإعمال الحق في الحصول على المعلومات، وهي الوكالة المركزية المستقلة المكلفة بالرقابة والإنفاذ المنشأة بموجب القانون، بصلاحيات

إجراء تحقيقات في الشكاوى المتعلقة بعدم الامتثال والتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين المخالفين ومقاضاة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم محددة في قانون الحق في الحصول المعلومات<sup>(14)</sup>.

### إنكاء الوعي على مستوى القواعد الشعبية

#### التوصية 116-28

22- في الماضي القريب، صيغت جميع السياسات والتشريعات على الصعيد الوطني من خلال عمليات تشاورية واسعة النطاق شملت أصحاب المصلحة على المستويات الشعبية. وعقب اعتماد هذه السياسات والتشريعات، نُظمت حملات توعية حظيت بتغطية إعلامية كافية. وعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة العدل، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، حملة إعلامية للتوعية بسياسات الحكومة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر<sup>(15)</sup>. وتنظم شرطة سري لانكا، ولا سيما شعبة الشرطة المجتمعية، حملات توعية منتظمة لتثقيف الجمهور بشأن السياسات والتشريعات القائمة بشأن منع تعاطي المخدرات، وإساءة معاملة الأطفال، ومخالفات المرور، وحقوق المرأة والطفل، واللوائح البيئية.

### التثقيف في مجال حقوق الإنسان

#### التوصيتان 116-29 و 30

23- يُشكّل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من تدريب جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد القوات المسلحة وموظفي السجون طوال فترة خدمتهم، أي التدريب الأساسي بوصفهم ملتحقين جدد، وفي التدريب أثناء الخدمة، وفي معاهد التعليم العالي. وتشمل البرامج الحقوق الأساسية المكفولة دستورياً، ومبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ومسؤولية القيادة والقانون الدولي الإنساني، والسلوك العسكري في إطار حقوق الإنسان المحلية، وقانون الإجراءات الجنائية، وحقوق المواطنين، وواجبات والتزامات موظفي إنفاذ القانون.

24- وبدأ معهد التدريب على عمليات دعم السلام في سري لانكا، الذي يوفر التدريب قبل المغادرة لحفظة السلام السريلانكيين في بعثات الأمم المتحدة الدورة الأساسية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في عام 2021، بتوجيه من مديرية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة لجيش سري لانكا.

25- وتقدم إدارة السجون، بالتعاون مع جامعة كولومبو، دورة دراسية للحصول على شهادة متقدمة في النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء إدارة السجون في إطار برنامج للتعليم عن بُعد لموظفي السجون.

26- وتوفر المناهج الدراسية الحالية لأطفال المدارس فهماً للقيم الثقافية والدينية لمختلف الطوائف. وأدرجت وزارة التعليم، بالتعاون مع مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة، أجزاء عن السلام والمصالحة في المناهج الدراسية في عام 2017، وأدرج أيضاً موضوع "حقوق الإنسان" في مناهج التعليم الثانوي ولا يزال تدريسه مستمراً حتى هذا التاريخ.

### الرقابة والتعاون مع المجتمع المدني

#### التوصيات من 116-104 إلى 116-107

27- لدى سري لانكا مجتمع مدني نابض بالحياة، حيث ظل قطاع المنظمات غير الحكومية يقدم على مر السنين مساهمات كبيرة في التنمية وإثراء المجتمعات المحلية، ويكمل برامج الحكومة، ويقدم تعليقات بناءة على سياسات الحكومة بغرض تحسينها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت الحكومة مشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني أثناء إعداد مشاريع القوانين والتقارير

الوطنية استجابة لهيئات معاهدات الأمم المتحدة. وترد في المرفق "باء" الملاحظات والتعليقات التي أعربت عنها منظمات المجتمع المدني خلال المشاورات المفتوحة التي أجريت لدى إعداد هذا التقرير الوطني.

28- ولا تزال حكومة سرى لانكا ملتزمة بحماية وتعزيز حرية التعبير والحيز المتاح للمجتمع المدني وضمان التحقيق في الشكاوى الواردة بشأن الاعتداءات المزعومة على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ومقاضاة مرتكبيها. واتخذت حكومة سرى لانكا تدابير لمنع المراقبة التي تستهدف تخويف الأشخاص. وفي عام 2018، أصدرت وزارة الأمن العام آنذاك بياناً إعلامياً بجميع اللغات الثلاث لإخطار الجمهور بالآليات المتاحة لتقديم شكاوى بشأن حوادث كهذه، وهي: وحدة التحقيقات الخاصة وغرفة العمليات التابعة لشرطة سرى لانكا "Tell IGP" ("أبلغ المفتش العام للشرطة")، وآليات الشكاوى التابعة للجنة حقوق الإنسان في سرى لانكا واللجنة الوطنية للشرطة.

29- ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية قد شكلت بموجب قوانين مختلفة في سرى لانكا، بالإضافة إلى قانون منظمات الخدمة الاجتماعية التطوعية<sup>(16)</sup>. وفي آب/أغسطس 2021، وافق مجلس الوزراء على صياغة مشروع قانون جديد ليحل محل قانون منظمات الخدمة الاجتماعية التطوعية الحالي. وطلب إلى "التجمع الوطني لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية" تقديم مقترحاته بشأن مشروع القانون الجديد وكذلك ترشيح ممثلين اثنين في اللجنة المعنية لصياغة مشروع القانون المذكور.

30- وتكفل المادة 14 من دستور سرى لانكا حرية التعبير والتجمع، وقد دأبت المحاكم على تعزيز هذه الحقوق. ومع ذلك، ووفقاً للمادة 15 من الدستور، تُقيد هذه الحقوق لصالح الأمن القومي والنظام العام. وكررت الحكومة تأكيد ضرورة أن تُنظّم الاحتجاجات في إطار القانون بحيث لا تتحول إلى أفعال ترقى إلى تعطيل جنائي و/أو إشغال غير قانوني. ويمكن لأي شخص أن يمارس، في هذا النطاق، حقوقه وحرياته.

## هاء - المسائل الشاملة

### المساواة وعدم التمييز

#### التوصيات من 31-116 إلى 39-116 و60

31- نظراً لتنوع التكوين الديمغرافي والثقافي لسرى لانكا، ينص النظام القانوني السريلانكي على تعدد القوانين مراعاة للشعائر والتقاليد الثقافية والدينية لهذه المجتمعات وصوناً لها. ويشغل القانون العام للبلد مرتبة أدنى في مجال القوانين العرفية أو قوانين الأحوال الشخصية، حسب انطباقه على المجتمعات المحلية المعنية<sup>(17)</sup>. ولذلك، فإن مسائل مثل الزواج والطلاق ووراثة الممتلكات الشخصية وغيرها من المسائل المتعلقة بمجتمعات محلية أو مجموعات إثنية/دينية محددة تحكمها قوانين الأحوال الشخصية المنطبقة عليها.

32- وبما أنه قد أثبتت شواغل من أن بعض قوانين الأحوال الشخصية هذه تمييزية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، لضمان الامتثال لأحكام المساواة وعدم التمييز المنصوص عليها في الدستور، أدرجت سرى لانكا التزاماً سياسياً في خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان باستعراض جميع التشريعات.

33- وبناءً على ذلك، سُنّ قانون (تعديل) تطوير الأراضي<sup>(18)</sup> لضمان تمتع الأطفال الذكور والإناث على حد سواء بحقوق متساوية في التركة والميراث والملكية المشتركة بغض النظر عن نوع الجنس<sup>(19)</sup>. وقررت وزارة الأراضي أن تُعطي المرأة وفقاً للمرسوم، أولوية أدنى لدى منح الأرض، ويتعين تسوية مسألة المساواة بين الجنسين في هذا الصدد. وفي حالة عدم تعيين التركة؛ يحصل الشخص الذي قام بتسمية

الملكية أو شغلها أو حيازتها أو لديه شهادة بشأنها، أو قُدّم التبرع باسمه، على ملكية الأرض. وتدرج أيضاً أسماء الأطفال المتبنين في جدول الاستحقاقات".

34- وعلاوة على ذلك، حُدّد قانون الزواج والطلاق الإسلامي<sup>(20)</sup> لأغراض الاستعراض. وسلّمت لجنة استشارية مكلفة بإصلاح القانون الإسلامي ومكونة من عشرة أعضاء عينهم وزير العدل في كانون الأول/ديسمبر 2020 تقريرها إلى معالي الوزير في حزيران/يونيه 2021، وقُدّم التقرير نفسه إلى مجلس الوزراء. وطُلب إلى اللجنة الاستشارية أن تبدي مزيداً من الملاحظات.

### عدم التمييز على أساس الميل الجنسي

#### التوصيات 116-37 و38 و39 والتعهد الطوعي 125

35- يشمل الحق في المساواة وعدم التمييز الذي يكفله الدستور ضمناً عدم التمييز على أساس الميل الجنسي، وقد أيدت المحكمة العليا في سري لانكا هذا الموقف في حكم صدر مؤخراً بشأن جرائم مشمولة بالقانون الجنائي أو يمكن تطبيقها على السلوك الجنسي المثلي<sup>(21)</sup>. ورُفض أيضاً عدد من الدعاوى الجنائية المرفوعة على أساس الميل الجنسي، وقبول البيانات التي تؤكد أن المثلية الجنسية ليست مرضاً عقلياً ولا جريمة<sup>(22)</sup>. وعلاوة على ذلك، أصدرت كلية سري لانكا للأطباء النفسيين، وهي الهيئة الطبية الرئيسية في البلد المعنية بالصحة النفسية والطب النفسي، في عام 2021 بياناً عاماً أفادت فيه بأنها لا تعتبر المثلية الجنسية مرضاً نفسياً.

36- وبعد الإحاطة علماً بحكم المحكمة العليا، أُعيد النظر في عدد من الإجراءات الجنائية المتعلقة بعدم التمييز. وفي أعقاب مشاورات أُجريت في عام 2022 بين ممثلي المجتمع المدني العاملين في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى والمفتش العام للشرطة، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، عُيّن كبير نواب المفتش العام للشرطة لمعالجة القضايا والصعوبات التي يواجهها مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

37- وفي عام 2022، قُدّم إلى البرلمان مشروع قانون عضو خاص يسعى إلى تعديل قانون العقوبات بهدف حماية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

38- ويدير البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز<sup>(23)</sup> التابع لوزارة الصحة 30 مركزاً للأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، التي تنتشر في جميع أنحاء البلاد وتقدم الخدمات مجاناً. ويمكن للأشخاص المتحولين جنسياً الحصول على الاعتراف القانوني بنوع الجنس في غضون 3-5 أيام<sup>(24)</sup> وفقاً للوائح القائمة.

### المصالحة والمساءلة

موقف حكومة سري لانكا من قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 وقرارات مجلس حقوق الإنسان اللاحقة  
التوصيات من 89-116 إلى 91-116 والتعهد الطوعي 128

39- استند انسحاب سري لانكا من المشاركة في رعاية قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 ورفضها القاطع للقرار المذكور ولقراراته اللاحقة (1/34 و1/40 و1/46 و1/51) إلى أسباب تتعلق بمسائل دستورية وموضوعية وإجرائية خطيرة، على النحو المبين بالتفصيل في البيان الذي أدلى به وزير خارجية

سري لانكا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة<sup>(25)</sup>. ولم يؤيد البرلمان قرار المشاركة في تقديم القرار 1/30، لأنه يتعارض مع الدستور ويمس بسيادة الأمة.

40- وعلى الرغم من رفض القرار 1/30، واصلت سري لانكا تعاملها مع المجلس بروح من التعاون والحوار. وتعتقد حكومة سري لانكا اعتقاداً راسخاً بضرورة أن تستند التدابير الرامية إلى تعزيز المصالحة المحلية وحقوق الإنسان، إذا ما أُريد لها أن تكون مجدية ومستدامة، إلى التعاون مع البلد المعني، وأن تكون متوافقة مع تطلعات شعبه، وأن تكون متسقة مع إطاره القانوني المحلي. وفي هذا السياق، واصلت حكومة سري لانكا تنفيذ عمليات المصالحة بعد انتهاء النزاع من خلال الآليات المحلية.

#### الآليات المحلية للمصالحة الوطنية

التوصيات 63-116 و64 و65، و69-88، و92-94 و131 و133 و171، والتعهد الطوعي 126

41- خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت العمليات المحلية، والمكتب المعني بالأشخاص المفقودين، مكتب التعويضات، ومكتب الوحدة الوطنية والمصالحة، و"لجنة التحقيق الرئاسية" بالعديد من الأنشطة المثمرة والبناءة. ويشكل مجلس التنمية المستدامة ركيزة داعمة هامة لهذه الجهود.

42- وفيما يلي بعض التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) دخل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب التعويضات حيز التشغيل بتعيين المفوضين، ووفرت الاعتمادات المالية اللازمة لهذين المكتبين للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهما بموجب القانون. واثُبع نهج يركز على الضحية في تعاملها مع الجمهور؛

(ب) أنشأ المكتب المعني بالأشخاص المفقودين آليات لمساعدة الضحايا وأسرهم والشهود على وجه السرعة. وقد نظم لجاناً لإجراء تحقيقات أولية في إطار عملية التحقق التي يضطلع بها والتي تؤدي إلى إجراء تحقيق متعمق. والتقى أكثر من 85 في المائة من الأشخاص بأعضاء اللجان وسُجّلت شهادتهم. يدل الإقبال الكبير على التحقيقات على مستوى ثقة الجمهور في عملية المكتب المعني بالأشخاص المفقودين. وأصدر عدد استثنائي من الجريدة الرسمية<sup>(26)</sup> لتمديد صلاحية الأحكام المتعلقة بشهادة الغياب لقانون تسجيل الوفيات<sup>(27)</sup>، لمدة سنتين أخريين من عام 2021 إلى عام 2023. وقد طلب المكتب من المصرف المركزي لسري لانكا إعادة تعميم المبادئ التوجيهية على جميع المؤسسات المالية، مع التشديد على أهمية الاعتراف بشهاد الغياب بوصفها وثيقة قانونية؛

(ج) تمثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر شريكاً دولياً رئيسياً يدعم عمل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين من خلال توفير الخبرة القانونية وإجراءات الطب الشرعي، فضلاً عن إسداء المشورة بشأن حماية البيانات وإدارة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأمم المتحدة والوكالات المانحة والعديد من المنظمات غير الحكومية في سري لانكا عن استعدادها للتعاون مع المكتب المعني بالأشخاص المفقودين وتوفير الخبرة التقنية والتدريب؛

(د) وافق مجلس الوزراء في آب/أغسطس 2021 على السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالتعويضات والتي صاغها مكتب التعويضات وعُرضت على البرلمان في شباط/فبراير 2022 وفقاً لما يقتضيه قانون مكتب التعويضات. ووفقاً لذلك، وُسِّع نطاق الإغاثة والمساعدة المقدمتين من خلال المكتب ليشمل ثمانية تدخلات رئيسية هي توفير الدعم لسبل العيش، ورد الحقوق في الأراضي، وتوفير السكن، وتطوير البنية التحتية المجتمعية، والإغاثة الإدارية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتدابير الرامية إلى تعزيز الوحدة والمصالحة وعدم تكرار أعمال العنف. ويقوم المكتب حالياً بتنفيذ برامج

بشأن تدخلات محددة على الصعيد الميداني<sup>(28)</sup>. وخصّصت ميزانية قدرها 459 مليون روبية سريلانكية و840 مليون روبية سريلانكية في عامي 2021 و2022 على التوالي، وكُرس 85 في المائة من إجمالي النفقات المتكررة لعام 2022 لدفع تعويضات نقدية. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2022، صُرف مبلغ 277,9 مليون روبية سريلانكية لتغطية 3 494 حالة تتعلق بالوفيات والإصابات والمفقودين والممتلكات المتضررة بسبب النزاع الذي شهدته المقاطعتان الشمالية والشرقية؛

(هـ) يضطلع مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة بولايته في إطار ثمانية مجالات مواضيعية، وقد اكتسب أهمية أكبر في بناء الوحدة الوطنية والمصالحة من خلال أنشطته المستمرة المتصلة بالتماسك الاجتماعي، وتحويل النزاعات، وبرامج التدريب اللغوي للشباب والموظفين الحكوميين وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، وتقديم المساعدة النفسية للضحايا. وعلاوة على ذلك، استفاد أكثر من مليون شخص في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، من خلال برنامج المشاركة الاقتصادية التابع له، من المساعدة على كسب العيش وإصلاح مرافق البنية التحتية الأساسية؛

(و) بغية تعزيز قدر أكبر من المساءلة والمصالحة الهادفة من خلال المؤسسات المحلية، تواصل لجنة التحقيق الرئاسية المعنية بـ"تقييم النتائج التي توصلت إليها اللجان السابقة واللجان المعنية بحقوق الإنسان وسبل المضي قدماً" والتي يرأسها قاض من قضاة المحكمة العليا الاضطلاع بولايتها من خلال إجراء مقابلات مع الشهود وفحص التقارير السابقة<sup>(29)</sup>، من أجل معالجة مسائل المصالحة والمساءلة. وقُدّم التقرير المؤقت الأول للجنة إلى رئيس سري لانكا في تموز/يوليه 2021. وأسفرت توصياتها عن إنشاء مجلس استشاري في إطار قانون منع الإرهاب، وإدخال تعديلات جوهرية عليه، والإفراج عن المحتجزين. وعقب الجلسات العامة التي عقدت في كولومبو وجافنا وكيلينوتشي، قدمت اللجنة التقرير المؤقت الثاني في شباط/فبراير 2022، والذي تدرسه الوكالات ذات الصلة. ومُددت فترة ولاية اللجنة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023، وهو الموعد الذي يتعين فيه على اللجنة تقديم تقريرها النهائي إلى الرئيس؛

(ز) تسعى الحكومة إلى إنشاء لجنة ذات مصداقية للحقيقة والمصالحة في إطار الدستور. ويجري حالياً تقييم معالم هذا النموذج الذي يناسب سري لانكا؛

(ح) من أجل تعزيز التواصل مع السريلانكيين في الخارج بما يشمل جميع المجتمعات المحلية والأجيال، وافق مجلس الوزراء في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 على إنشاء مكتب للسريلانكيين في الخارج، وبالتالي تيسير مشاركة أشد صرامة<sup>(30)</sup>.

43- وعقد الرئيس رانيل وكراماسينغ مؤتمراً لجميع الأحزاب<sup>(31)</sup> في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 بهدف إيجاد طريق توافقي للمضي قدماً بشأن القضايا المتعلقة بالحل المفضي إلى تحقيق المصالحة. وشدد الرئيس على ضرورة أن تتحد جميع الأحزاب السياسية لهذا الغرض. ويعتبر عقد هذا المؤتمر خطوة قوية في دفع عملية المصالحة إلى الأمام، وقد رحبت به الأحزاب السياسية.

44- وفي عام 2022، عيّن الرئيس لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء ومكونة من أربعة أعضاء (رئيس الوزراء ووزراء العدل والخارجية ومصايد الأسماك) وتولى رئاستها لتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية المختلفة ومعالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص المتضررين وحلها. وأنشئت وحدة خاصة في أمانة الرئاسة للمساعدة في أداء المهام التي تضطلع بها اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الوزراء المذكورة أعلاه.

45- وتتسق الوحدة أيضاً بالمسائل المتعلقة بحل المسائل المتعلقة بالأراضي في المقاطعة الشمالية وتيسر عمل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب الوحدة الوطنية والمصالحة في المقاطعة.

46- وعقب انتهاء النزاع، أولت الحكومة أولوية قصوى للإفراج السريع عن الأراضي التي استولت عليها قوات الأمن أثناء النزاع. وأُفرج عن 92 في المائة من الأراضي الخاصة التي استولى عليها الجيش للمالكين المدنيين الشرعيين من خلال السلطات الحكومية المحلية اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويجري حالياً تجهيز التعويض عن الأراضي التي سيحتفظ بها لأغراض أمنية. وأطلقت القوات الجوية السريلانكية، بالتنسيق مع الوكيل الحكومي في جافنا، موقعاً شبكياً لتلقي المطالبات المتعلقة بالأراضي التي استولت عليها القوات الجوية في قاعدة بالالي الجوية وفي المنطقة الأمنية المشددة، من أجل دفع تعويضات.

47- وأطلق مكتب التعويضات خدمة متقلة بعنوان "الوصول إلى العدالة" مع وزارة العدل في الفترة من 26 إلى 30 كانون الثاني/يناير 2022 في المنطقة الشمالية، لمعالجة المشاكل التي يواجهها الناس وتوعيتهم بالخدمات التي تقدمها الوزارة ومؤسساتها. وقدمت المساعدة خلال تنفيذ البرنامج إلى 950 أسرة تعاني من مشاكل تتعلق بالتوثيق. وأجرت وزارة المالية وكذلك وزارة العدل استعراضات للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتنقل، ومن المتوقع أن توصلوا عقد المزيد من الدورات في الشمال، وأن يمتد نطاقها إلى مقاطعات أخرى في البلد أيضاً.

48- واستناداً إلى دليل تدريبي مقبول دولياً، نفذ مكتب التعويضات برنامجاً تجريبياً للدعم النفسي والاجتماعي الممتدة بين عام 2021 ومنتصف عام 2022. وباستخدام نهج إدارة الحالات، نسّق 26 مديراً مدرباً للحالات 131 حالة في المقاطعات الشمالية والشرقية والجنوبية والشمالية الغربية، واستناداً إلى تقييم احتياجات المشاركين، أجريت الإحالات اللازمة. وأجرى مكتب التعويضات تقييماً خارجياً لتقييم نجاح هذا البرنامج، وهو يعترّم، وفقاً لتوصياته، إنشاء وحدة مخصصة للدعم النفسي والاجتماعي من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج. ودرب ما مجموعه 50 مديراً من مديري الحالات (24 سنهالياً و26 من وسط التاميل) الذين يمثلون المقاطعات الـ 25.

## واو - الحقوق المدنية والسياسية

### حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه

#### التوصيات 116-67 و 68 و 95 و 96

49- يشكل عدم التعرض للاحتجاز التعسفي والتعذيب حقين أساسيين مكرسين في الدستور، وتتنظر المحكمة العليا في القضايا المتعلقة بأي انتهاك. ويمكن لأسر الأشخاص المحتجزين الحصول على معلومات (شخصياً أو عبر الهاتف) في مؤسسة السجن أو مقر السجن المعنيين بعد التحقق من هويتهم. وتقدم تسهيلات للسجناء تحت إشراف موظفي السجن للاتصال بأسرهم أو بالموظفين القانونيين أو أطراف أخرى بناء على طلبات تقدم من خلال الرسائل والمكالمات الهاتفية والحجز المسبق والزيارات بالفيديو. وأصدر المفتش العام للشرطة تعميمات توجه زنانات الشرطة إلى عرض حقوق المحتجزين بجميع اللغات الثلاث، وإصدار إيصالات التوقيف لأقرب الأقرباء.

50- وأجرت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا دراسة عن السجناء في سري لانكا في عام 2018 ونوقشت توصياتها مع أصحاب المصلحة المعنيين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأوساط الأكاديمية. وفي إطار بناء قدرات موظفي السجن، تعكف إدارة السجناء على تعديل أدلة التدريب القائمة. وعلاوة على ذلك، وضعت هذه الإدارة، استناداً إلى التوصيات الواردة في الدراسة المذكورة، خطة خمسية (2020-2025) تغطي تسعة مجالات للإصلاح، بما في ذلك إدارة السجن، والاحتفاظ، وتحسين التدابير الأمنية، وما إلى ذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد عولجت بالفعل بعض المجالات المحددة في الخطة في الوقت الذي يجري فيه العمل بشأن المجالات الأخرى.

51- وعُيّن في حزيران/يونيه 2021 مجلس استشاري مكون من ثلاثة أعضاء بموجب الفرع 13 من قانون منع الإرهاب، ويمكن لأي شخص صدر في حقه أمر احتجاز أو أمر تقييد بموجب قانون منع الإرهاب، أو أي شخص يُمثل المحتجز تقديم احتجاجات إلى هذا المجلس الاستشاري لطلب مراجعة الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، مُنح عفو رئاسي للمشتبه بهم المحتجزين قضائياً لفترات طويلة بتهم بموجب قانون منع الإرهاب.

52- وأبرمت حكومة سري لانكا اتفاقاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2018 لضمان جملة أمور منها إمكانية وصول اللجنة الدولية إلى جميع المحتجزين في جميع مراحل احتجازهم، وإلى أماكن احتجازهم، والتحدث على انفراد وبحرية مع هؤلاء المحتجزين.

53- ونفذت الهيئة الوطنية لحماية ضحايا الجريمة والشهود، بوصفها الهيئة القانونية، التي تحمي حقوق ضحايا الجريمة والشهود وتعززها وتنفذها، عدداً من برامج التوعية للقضاة والموظفين العموميين، بما في ذلك الموظفون المسؤولون في شعبة الجرائم التابعة لجهاز لشرطة، وللجمهور. وبناءً على ذلك، جرى تنفيذ 960 موظفاً حكومياً في عام 2022 بشأن قانون مساعدة وحماية ضحايا الجريمة والشهود رقم 4 لعام 2015 وخدمات الهيئة<sup>(32)</sup>، بما في ذلك الخط الساخن لتلقي الشكاوى.

#### عدم التعرض للتعذيب

#### التوصيات من 116-55 إلى 116-58 والتعهدان الطوعيان 121 و 122

54- تأخذ حكومة سري لانكا، بصفتها دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، إلى ادعاءات التعذيب على محمل الجد وتظل ملتزمة التزاماً راسخاً باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقيق في هذه الادعاءات ومقاضاة مرتكبيها، إلى أقصى حد يسمح به القانون. وخلال الزيارة القطرية التي قامت بها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة في الفترة من 2 إلى 12 نيسان/أبريل 2019، تم تيسير وصول وفد اللجنة الفرعية لمنع التعذيب دون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز.

55- ومن أجل ضمان "سياسة عدم التسامح مطلقاً" مع التعذيب، اتخذت عدة إجراءات تشريعية وإجرائية وإدارية:

- تجري وحدة التحقيق الخاصة التابعة لشرطة سري لانكا التحقيقات في ادعاءات التعذيب، وترصدها وحدة مقاضاة مرتكبي التعذيب التابعة لإدارة المدعي العام.
- نشرت اللجنة الوطنية للشرطة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في الجريدة الرسمية إجراءً للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشرطة، ونشرت تفاصيل تشمل أرقام جهات الاتصال على موقعها الشبكي
- أُدخل تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية وقانون منع الإرهاب في عامي 2021 و2022 على التوالي، من بين أمور أخرى، لتمكين القضاة من القيام بزيارات منتظمة للمحتجزين لدى الشرطة.
- زيد الحد الأدنى والحد الأقصى للغرامات المفروضة على التعذيب<sup>(33)</sup>.
- عزّزت تدابير بناء قدرات الموظفين العموميين<sup>(34)</sup>.
- أُتيح عدد من الضمانات القانونية لأي شخص يحتجز لدى الشرطة لضمان عدم تعرض المحتجز لسوء المعاملة.

## حرية الفكر والوجدان والدين، ومنع خطاب الكراهية

### التوصيات من 116-40 إلى 116-43 و 97-103 و 172

56- لا تتغاضى الحكومة عن أي فعل من أفعال الكراهية الدينية أو التعصب، وتطبق سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء أي من هذه الأفعال، وقد اتخذت تدابير لمكافحة ذلك. وفي حين أن قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يجرم بالفعل نشر أو الدعوة إلى الكراهية الدينية أو العرقية، فإن المادة 15(2) من الدستور تنص على أن حرية التعبير تخضع للقيود التي قد ينص عليها القانون لصالح "الوثام العرقي والديني". وفي هذا السياق، أنفذت القوانين ذات الصلة بصرامة ضد مرتكبي الحوادث المبلغ عنها. واتخذت أيضاً تدابير موازية ترمي إلى تعزيز الوثام الديني ومنع خطاب الكراهية.

57- وفي أحد عيد الفصح من عام 2019، تعرضت سري لانكا لسلسلة من الهجمات الإرهابية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 250 مدنياً وإصابة عدة مئات. ومع ضمان اتخاذ تدابير فورية للحفاظ على الأمن العام والقانون والنظام، اتخذت خطوات للتصدي لخطاب الكراهية وجميع أشكال الجرائم المرتكبة ضد الطوائف الإثنية والدينية ولمكافحة التطرف الديني والتطرف العنيف. وقدمت جميع الطوائف دعماً للحكومة وقوات الأمن، ولا سيما الطائفة المسلمة، في تحديد العناصر الإرهابية ومنع وقوع المزيد من الهجمات.

58- وأجرت حكومة سري لانكا تحقيقات مكثفة بشأن الهجمات، واحتجز العديد من المشتبه بهم واستجوبوا للحصول على أدلة. وقد عقّد الجناة المباشرون، وجميعهم من الكوادر انتحارية، التحقيقات. وعلى الرغم من هذه التحديات، تجري وكالات إنفاذ القانون تحقيقات تحت إشراف إدارة المدعي العام. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وجهت محكمة كولومبو العليا اتهامات إلى 25 مشتبه بهم متهمين بهجمات عيد الفصح الإرهابية. وفضل المدعي العام توزيع عدة لوائح اتهام على عدة محاكم عليا أخرى، والمحاكمات جارية في هذا الصدد.

59- ووفقاً لتعميم صدر في حزيران/يونيه 2017، تطبق الشرطة القوانين بصرامة على من يرتكب أعمال عنف ضد الجماعات الدينية ويحرض على الكراهية. وتُعزّز أنشطة خفارة المجتمعات المحلية لتشجيع الحوار بين الطوائف العرقية، وقد اضطلع الزعماء الدينيون بدور رئيسي في احتواء الهجمات العنيفة المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية.

60- ونفذ مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة 21 برنامجاً، بما فيها برامج استناد منها 4 500 طالب، لتعزيز التعايش الديني. وهو يواصل إجراء تدريب تفاعلي بشأن تحويل النزاعات في مواقع جغرافية محددة تتسم بضعف خاص إزاء العنف بين الأديان، وتشكل هذه البرامج نظاماً للإنذار المبكر لمنع العنف الديني. ودُرب أكثر من 150 000 شخص، بما في ذلك رجال دين بوذيين وإسلاميين وهندوس ومسيحيين ومهنيين وقادة رأي وموظفين عموميين من عام 2017 حتى الآن. ويعكف مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة على وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف. وقد قدم هذا المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تدريباً عبر الإنترنت بشأن درء التطرف العنيف لأكثر من 300 شاب في جميع أنحاء البلد، وهو يجمع بين برنامج للمنح الصغيرة لمساعدة المبادرات التي تنفذ على مستوى القاعدة الشعبية.

## مكافحة الاتجار بالأشخاص

### التوصيات من 116-108 إلى 116-111 و 147

61- توجه فرقة العمل الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في سري لانكا العمل بما يتماشى مع الركائز الأربع المتمثلة في الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكة. وعلى الرغم من التحديات القائمة، تمكنت

المؤسسات صاحبة المصلحة في هذه الفرقة من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطط العمل الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء للفترتين 2015-2019 و 2021-2025 لرصد ومكافحة الاتجار بالبشر. وشملت هذه الأهداف، في جملة أمور، إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وشعبة للشرطة معنية بضحايا الجريمة ومساعدة الشهود وحمايتهم؛ وتنفيذ برامج توعية للموظفين العموميين بشأن قانون حماية الشهود؛ وإنشاء صندوق لتقديم تعويضات لضحايا العنف.

62- وفي عام 2021، عززت فرقة العمل الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر الجهود التي تبذلها في مجال التحقيق من خلال إنشاء وحدة متخصصة للتحقيقات، "شعبة الاتجار بالبشر والتحقيق في التهريب والتحقيقات في الجرائم البحرية"، في إدارة التحقيقات الجنائية، وبالتالي تعزيز تحديد هوية الضحايا، بمن فيهم العمال المهاجرون، والتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر ورفع دعاوى قضائية ضد الجناة. ومنذ عام 2020 وحتى الآن، صدرت 11 لائحة اتهام، وصدرت إدانة واحدة بموجب المادة 360(ج) من قانون العقوبات، مما يمثل تقدماً كبيراً. ووُسِّع نطاق خدمات "الخط الساخن للاتجار بالبشر" ليشمل تقديم الدعم عبر الإنترنت للإحالات، وأنشئ مرفق إيواء جديد لإيواء ضحايا الجرائم، بما فيها الاتجار.

63- وتنفذ شرطة سري لانكا برامج تدريب مستمرة لتعزيز قدرة موظفي الشرطة على التحقيق، ولا سيما الملحقين منهم بشعبة التحقيقات الخاصة التابعة لإدارة التحقيقات الجنائية. وتنفذ إدارة المدعي العام أيضاً برامج لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات المدعين العامين، ولا سيما في مجال الاتجار بالبشر.

## زاي - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

64- حافظت سري لانكا على مؤشر ناجع للتنمية البشرية، وحققت، من خلال برامج متسقة للرعاية الاجتماعية، نتائج إيجابية تضمن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعبها. ومع ذلك، وبالنظر إلى ما يواجهه البلد حالياً من تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقه ناشئة عن عدة عوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية، فإن حكومة سري لانكا تعالج، على سبيل الأولوية، القضايا الاقتصادية والمالية الأساسية، بسبل منها المناقشات التي تُجرى مع صندوق النقد الدولي والمانيين الثنائيين بشأن إعادة هيكلة الديون، والتي تحرز تقدماً.

### سبل العيش والحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر

#### التوصيات من 112-116 إلى 116-123 و 130

65- مع استمرار تنفيذ تدابير الرعاية الاجتماعية الرامية إلى تمكين أضعف الشرائح، خطت سري لانكا خطوات هامة في مكافحة الفقر. ومع ذلك، أبدت حكومة سري لانكا، مع بداية الأزمة الاقتصادية، حساسية إزاء تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وقدرات الأسر المعيشية على تحمل تكاليف الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والتغذية الكافيين.

66- وفي السياق المذكور أعلاه، تنفذ حكومة سري لانكا تدابير الحماية الاجتماعية، ولا سيما حماية أضعف شرائح المجتمع. وفي حين أنه من المقرر، على نحو ما هو مقترح في ميزانية 2023، أن يتواصل تنفيذ خطط مزاي الرعاية الاجتماعية الحالية، سيُشرع في تنفيذ تدابير إغاثة جديدة<sup>(35)</sup> تستهدف القطاعات المتضررة من المصاعب الاقتصادية. واتخذت إجراءات لزيادة بدلات الرعاية الاجتماعية المدفوعة لأكثر من 3 000 000 مستفيد، بمن فيهم المستفيدون من بدلات الرخاء (ساموردي)، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومرضى الكلى، وأكثر من 726 000 أسرة متأثرة اقتصادياً. ومن المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 43 مليار روبية سريلانكية لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة للإغاثة

من ميزانية عام 2022. وسيُخصّص مبلغ 250 مليون روبية سريلانكية من ميزانية عام 2023 من أجل تعزيز مجتمع المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأرامل بوصفهم أصحاب مشاريع أسرية، والحصول على مساهمتهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وسيقدم مبلغ 500 مليون روبية سريلانكية لتعزيز البرامج التكميلية الحالية لتغذية الأطفال<sup>(36)</sup>.

67- وتنفذ إدارة تنمية برنامج بدلات الرخاء (ساموردي)، ومصروف التنمية الإقليمي مختلف خطط قروض التمويل الصغير من خلال مصارف ساموردي المجتمعية في جميع أنحاء البلد، مستهدفة بذلك ذوي الدخل المنخفض. وقد استثمرت حكومة سري لانكا في التدابير الرامية إلى الحد من الفقر، ولا سيما في قطاع العقارات<sup>(37)</sup> والمناطق الريفية. وسُنّ القانون المتعلق بهيئة تنمية القرى الجديدة في منطقة المزارع<sup>(38)</sup> بهدف تمكين مجتمع المزارع اجتماعياً واقتصادياً. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الفقر في هذه القطاعات، فالشواغل لا تزال قائمة، وبالتالي، ينصب الاهتمام على عدم تخلف أحد عن الركب.

68- وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19، وفي مواجهة التأثير الاجتماعي والاقتصادي، رافقت تدابير الصحة العامة سلسلة من برامج الرعاية الاجتماعية<sup>(39)</sup> مثل تقديم الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الدخل اليومي والمزارعين والأشخاص العاملين في الصناعات الصغيرة وفي القطاع غير الرسمي، لبناء قدرتهم على الصمود. وتلقت أكثر من ستة ملايين أسرة وفتة ضعيفة مساعدة مالية وحصص إعاشة جافة، في حين أنشأت حكومة سري لانكا صندوقاً للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لمواجهة جائحة كوفيد-19 وقدمت تسهيلات مالية للشركات المحلية.

69- وعلاوة على ذلك، لا تشارك قوات الأمن في سري لانكا إلا في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بخطط/مشاريع الرعاية الاجتماعية لموظفي الخدمة، وتواصل تشجيع/تعزيز الزراعة الخضراء.

### الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتغذية

#### التوصيات من 116-125 إلى 116-128

70- تتمتع سري لانكا بشبكة واسعة من خدمات الرعاية الصحية المجانية من ناحية التغطية الجغرافية والسكانية وتحظى منذ أمد بعيد بسمعة في الحفاظ على مستوى عال بشكل معقول من المرافق الصحية، مما يضمن التغطية الصحية الشاملة. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال التخصيص المستمر لموارد مالية كبيرة في فترة ما بعد الاستقلال. ويوجد أيضاً قطاع رعاية صحية خاص مواز للحصول على خدمات رعاية صحية مدفوعة الأجر.

71- وبالنظر إلى الهيكل الوقائي الراسخ الذي يعمل بشكل جيد والموجود في جميع أنحاء البلد، تمكنت سري لانكا من احتواء الجائحة بنجاح باستخدام عمليات الصحة العامة ونهج متعدد القطاعات على نطاق البلد. وقد اعترفت منظمة الصحة العالمية باستراتيجيتها على هذا النحو، وكان أداء سري لانكا جيداً بشكل استثنائي فيما يتعلق بحملة التطعيم ضد كوفيد-19، متجاوزة بذلك أهداف منظمة الصحة العالمية، وحققت تغطية بنسبة 97 في المائة للجرعة الأولى، و83 في المائة للجرعة الثانية، و56 في المائة<sup>(40)</sup> للجرعة الثالثة، على التوالي، للسكان المستهدفين التي تزيد أعمارهم عن 12 عاماً.

72- وفي إطار التدابير المستمرة التي اتخذتها حكومة سري لانكا لتحسين القدرة على تقديم الرعاية الصحية، رُقِّيت تسع مؤسسات/مستشفيات للرعاية الصحية وأعيد تصنيفها في حين حُسنّت مرافق 40 وحدة رعاية طبية أولية في عام 2021. ورُبط المزيد من المستشفيات بـ "نظام إدارة المعلومات الصحية للمستشفيات" لتوسيع نطاق مشروع الصحة الرقمية.

73- وتوفر وزارة الصحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية الثابتة، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، من خلال شبكة تضم أكثر من 1 800 عيادة مسجلة، سواء في الميدان أو في المؤسسات العلاجية. وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع التزام البلد بتنفيذ منهاج عمل بيجين، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الجنسية والإنجابية، تحتفظ سري لانكا بعيادة واحدة لتنظيم الأسرة لكل 10 000 نسمة من السكان في معظم المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، توفر شبكة قوية من القابلات العاملات في مجال الصحة العامة والبالغ عددهن 7 000 قابلة أدوية فموية لتنظيم الأسرة والتوعية على مستوى القاعدة الشعبية خلال زيارتهن المنزلية.

74- واعتمدت حكومة سري لانكا سياسة وطنية للتغذية<sup>(41)</sup> وخططاً وبرامج مختلفة<sup>(42)</sup> تشمل برنامجاً وطنياً بشأن مكملات المغذيات الدقيقة. ويشغل هذا البرنامج في جميع أنحاء البلد ليشمل الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة وجميع أطفال المدارس. وأطلق قسم التغذية بوزارة الصحة<sup>(43)</sup> "الشهر الوطني للتغذية" في تشرين الأول/أكتوبر 2022، لإذكاء الوعي بموضوع "التغذية بتكلفة منخفضة: اعرف، ابحث عن بدائل، أنم، وشارك". وأطلقت خطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية في عام 2020 وتواصل وزارة الصحة رصد التقدم المحرز.

### حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

#### المرأة

#### التوصيتان 116-124 و 134-160 والتعهد الطوعي 124

75- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي مشاركتها في وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأُنيطت بهذه الوزارة مهمة التنسيق مع جميع السلطات الحكومية ذات الصلة لضمان المساواة بين الجنسين في برامجها وخططها. وتوجد منهجية للرصد والتحقق من المساءلة لضمان تنفيذ الأنشطة المقررة على نحو سليم وإفادة المرأة.

76- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرت وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي، بالتشاور مع إدارة الميزانية، تعميماً بشأن إدراج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في إعداد الميزانيات لعام 2023. وصاغت اللجنة المالية مبادئ توجيهية للميزانية المراعية للمنظور الجنساني لاستخدامها في إعداد خطط العمل السنوية لمجالس المقاطعات. وتواصل هذه الوزارة ضمان 25 في المائة من ميزانية التنمية الريفية السنوية لتمكين المرأة اقتصادياً.

77- وتواصل الحكومة إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الإصلاحات القانونية، وصياغة سياسات وخطط عمل مراعية للمنظور الجنساني من خلال معالجة القضايا المتعلقة بنوع الجنس. وتمشياً مع منهاج عمل بيجين والإعلانات ذات الصلة، وُضع مشروع سياسة وطنية بشأن حقوق المرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2017-2022). وتوفر هذه السياسة إطاراً شاملاً لتوجيه عملية وضع القوانين والسياسات والبرامج والمشاريع والآليات اللازمة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والفرص في جميع مجالات الحكومة والمجتمع.

78- واستحدثت سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات القطاعية تشمل إنشاء مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية، ولجان للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، ولجان لمكافحة التحرش الجنسي.

79- وقدم مكتب المرأة في سري لانكا، تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي، مساعدة مالية وتقنية لنساء مختارات في قطاع العقارات لتنفيذ مشاريع عمل لحسابهن الخاص في عامي 2021 و2022.

80- ووُزِعَ تعميم حكومي على جميع الوزارات القطاعية والوكالات ذات الصلة لضمان جمع بيانات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وإنشاء نظام رصد يراعي الفوارق بين الجنسين لتتبع الإنفاق الحكومي وكفالة التوزيع المتساوي للاستحقاقات على الجميع.

81- وناقش تجمع البرلمانيات المقترحات المقدمة إلى اللجنة البرلمانية المختارة بهدف ضمان حقوق المرأة السريلانكية وحمايتها فضلاً عن المساواة بين الجنسين. وتتضمن هذه المقترحات إنشاء "لجنة وطنية للمرأة" تكون مستقلة، ويُصاغ نصها من خلال قانون برلماني يضطلع بتوفير القيادة في مجال الإصلاح القانوني والسياسي، ورصد تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتقديم توصيات إلى البرلمان للتدخل في قضايا الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وتتضمن المقترحات أيضاً إنشاء منصب أمينة مظالم مستقلة معنية بالقضايا الجنسانية تحت إشراف مكتب أمين المظالم للتحقيق في الظلم الذي تتعرض لها فرادى النساء في القطاع العام وجبر الضرر الناجم عنه، وسن تشريعات بغرض التعجيل بمعالجة قضايا العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، وإدماج آليات الرصد الداخلية داخل الوزارات التنفيذية ذات الصلة لضمان تقييد قوات الأمن والشرطة بحظر التعذيب والاعتصاب وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك.

82- ونُظِمَ في ست مقاطعات - جافنا وفافونيا وكاندي وأنورادابورا وبولوناروا وكالوتارا - تدريب بشأن تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتعددين إشراكهم في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين. وشملت الفئات المستهدفة كبار موظفي التخطيط في أمانات المقاطعات، وموظفي شؤون تنمية المرأة، ومساعدتي إسداء المشورة، وأعضاء الجمعيات النسائية، والأعضاء المحليين المنتخبين، وممثلي منظمات المجتمع المدني.

83- ونظمت وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي، بالتعاون مع جامعة بيرادينيا، دورات تدريبية على القيادة باللغتين السنهالية والتاميلية لفائدة الجمعيات النسائية المحلية والاتحاد النسائي لتشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وفي الحياة العامة. وحُصِّصت حصة 25 في المائة للمرشحات في انتخابات الحكم المحلي ونتيجة لذلك، ارتفع معدل تمثيل المرأة في هيئات الحكم المحلي من 2 في المائة إلى 22 في المائة (من أقل من 100 مقعد إلى 200 مقعد) في الانتخابات التي أُجريت في عام 2017 وتنافست فيها 14 826 مرشحة. ويجري اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع تمثيل المرأة على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني أيضاً.

84- وعززت الحكومة الهياكل المؤسسية لتكثيف الأنشطة الرامية إلى الحد من العنف الجنسي والجنساني. وثمة 241 موظفاً لتقديم المشورة ملحقين بمكاتب المرأة والطفل على مستوى الأقاليم، بالإضافة إلى المهنيين الصحيين والمتطوعين في ميثورو بياسا/نابتو نيلايام لتقديم المشورة والفحص الطبي والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. ويوجد في جميع مراكز الشرطة البالغ عددها 604 مراكز مكاتب للمرأة والطفل تضم موظفات شرطة لمعالجة الشكاوى، في حين يقدم المحامون الملحقون بلجنة المساعدة القانونية ومنظمات المجتمع المدني أيضاً الدعم اللازم (القانوني والمشورة والدعم النفسي والاجتماعي والفحص الطبي) لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وتعزى الزيادة في عدد الحالات التي تبلغ بها الشرطة إلى برامج التوعية التي تتفد للمجتمعات المحلية بشأن حقوق المرأة ومكافحة العنف الجنسي والجنساني.

85- وتنظم وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي برامج تنفيذية لتعزيز المعارف بشأن المسائل الجنسانية، والعنف الجنسي والجنساني، ومنع حمل المراهقات، والتعامل المأمون مع وسائل التواصل الاجتماعي ومع غيرها من الأجهزة التقنية بأمان. وتقدم خدمات المشورة للضحايا.

86- وعقب اعتماد السياسة الوطنية بشأن العنف الجنسي والجنساني في عام 2016، اعتمدت خطة العمل الوطنية (2016-2021) بنهج ثلاثي الأبعاد يقوم على منع العنف الجنسي والجنساني، والتدخل في حالات العنف الجنسي والجنساني، والدعوة إلى تنفيذ سياسات وقوانين لمكافحة العنف الجنسي والجنساني ومعالجته. ويبين استعراض تنفيذ خطة العمل الوطنية أن الوزارات القطاعية نفذت أكثر من 60 في المائة من هذه الخطة<sup>(44)</sup>. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المقدمة للخدمات المتعددة القطاعات الدعم لوحدة تنمية الطفل والمرأة التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي في تنفيذ خطة العمل الوطنية<sup>(45)</sup>.

87- وواصلت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حملات الدعوة التي تنفذها بشأن منع التحرش الجنسي، بما في ذلك في وسائل النقل العام، والتي تغطي عدة مقاطعات. ويُشغل المجلس الوطني للمرأة خطأ ساخناً (1938) مخصصاً لمساعدة المرأة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لتلقي الشكاوى. ووضعت "مبادئ توجيهية لنظام الإحالة والتنسيق على مستوى المقاطعات والأقاليم لتقديم الخدمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجيات منه" كمبادرة تجريبية بعد مشاورات مكثفة عقدت في الفترة من عام 2017 إلى عام 2020، مع مسؤولين حكوميين وغير حكوميين على مستوى المقاطعات والأقاليم وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني في منار وهامبانوتوتا. وعقب هذه المبادرة التجريبية، نفذت برامج إحالة في مقاطعات كاندي وكيجالي وغامباها وأنورادابورا وكالوتارا. وأنشئت دور آمنة للنساء في سبع مقاطعات لضمان السلامة والرعاية والإقامة المؤقتة والرعاية الصحية النفسية والمشورة والمساعدة القانونية للنساء المتضررات من العنف الجنسي والأسري والاتجار<sup>(46)</sup>.

88- ويجري تعديل خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأسر المعيشية التي تعيلها نساء والتي قدمت في عام 2019 مع مراعاة الملاحظات الواردة من وزارة المالية. وبناءً على ذلك، أُجريت دراسة منهجية على الأسر المعيشية التي تعيلها نساء لتحديد الأنشطة التي تركز على الأسرة لكل فئة من مختلف الفئات الضعيفة من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء ووضع إجراءات محددة لدعم كل فئة.

89- وتساعد اللجنة الوطنية المعنية بالأسر المعيشية التي تعيلها نساء والمركز الوطني للأسر المعيشية التي تعيلها نساء في كيلينوتشي على دمج هذه الأسر في القوى العاملة وتمكينها من الحصول على سبل عيش مستدامة. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المركز في إدخال نظام رعاية خاص لأرامل الحرب من جميع الطوائف ومُعاليهن. ويضطلع أيضاً بجمع البيانات عن الأرامل والأسر المعيشية التي تعيلها نساء في المقاطعة الشمالية وتنفيذ المشاريع وتنسيقها في جميع شُعب أمانات الأقاليم في المقاطعة الشمالية، بما في ذلك الإحالة للحصول على خدمات المشورة.

90- وتعترف خطة العمل الوطنية بالمقاتلين السابقين بوصفهم فئة تعاني من مواطن ضعف خاصة وتحتاج إلى الدعم. وقد أدمجت الحكومة 654 مقاتلاً سابقاً في قوة الدفاع المدني، منهم 140 امرأة و136 مقاتلاً سابقاً ذا إعاقة.

## وحدات المرأة والطفل

## التعهد الطوعي 123

91- تقدم وحدات المرأة والطفل، التي أنشئت في 340 أمانة من أمانات الأقاليم وتضم خمسة موظفين ملحقين بكل وحدة، الخدمات لضحايا العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك إساءة المشورة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وتعمل 35 وحدة من هذا القبيل في المقاطعتين الشمالية والشرقية. وتنفذ الوحدات برامج تثقيفية وتوعوية منتظمة في إطار التدابير الوقائية. وتعمل هذه الوحدات، التي أضيف الطابع المؤسسي عليها من خلال تعميم صادر عن وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي، على تيسير الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والجسدي، وترسيخ آلية توعية على مستويات المجتمعات المحلية لضمان حق المرأة في السلامة البدنية والانتصاف المناسب من المظالم.

## الطفل

## التوصيات من 116-161 إلى 116-166

92- عزز القانون المتعلق بعمل الأطفال والأشكال الخطرة لعمل الأطفال بتعديل القوانين ذات الصلة فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل. ودخلت القوانين المعدلة (رقم 01 و02 و03 و04 لعام 2021) حيز التنفيذ منذ 18 كانون الثاني/يناير 2021.

93- ويجري تعديل قانون الأطفال والشباب الذي سن في عام 1939 بموجب مشروع قانون حماية الطفل والعدالة. ووافق مجلس الوزراء في حزيران/يونيه 2022 على التعديلات التي قدمتها اللجان المعينتان لدراسة مشروع القانون، ومن المقرر أن يعد المسؤول عن الصياغة القانونية المسودة النهائية لمشروع القانون (الأمن القضائي) الهادف إلى إنشاء سلطة قضائية بأشكال مختلفة تمكن من إنشاء محاكم لجلسات الاستماع بشأن الأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية والأمن أو محاكمة الأطفال المخالفين للقانون.

94- ووفقاً للقائمة المعدلة لأشكال المهن الخطرة، لا يمكن تعيين أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً في وظيفة "عامل منزلي". وأجرت شعبة شؤون المرأة والطفل التابعة لوزارة العمل، من خلال مكاتبها على المستوى الإقليمي، تحقيقات في الشكاوى المتعلقة بعمل الأطفال على الرغم من عمليات الإغلاق وحظر التجول في الحجر الصحي السائدة في البلد، وبدأت الملاحقات القضائية في إطار أربع قضايا في عام 2021. وقد أحيل الأطفال الذين حُددوا على أنهم عرضة لعمالة الأطفال وإساءة المعاملة إلى لجان معنية بنماء الطفل على مستوى المقاطعات لضمان حمايتهم وكفالة حقهم في التعليم والرفاه.

95- وطلبت وزارة العمل من إدارة التعداد والإحصاء إجراء مسح بشأن نشاط الطفل من أجل الحصول على حالة محدثة عن الأنشطة المتعلقة بعمل الأطفال والتسرب من المدارس حيث إن المسح الأخير يعود إلى عام 2016. وفي غضون ذلك، وجهت اللجنة التوجيهية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال جميع أصحاب المصلحة فيها إلى جمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال في قطاعي مصائد الأسماك والمزارع للشروع في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

96- ونفذت وزارة العمل أيضاً مجموعة من الحملات الوقائية وحملات التوعية لمكافحة عمل الأطفال. وسري لانكا عضو نشط في التحالف المعني بالغاوية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة وقد حققت خطوات جديدة بالثناء في منع عمل الأطفال من خلال اتباع نهج كلي يتضمن إشراك المجتمعات المحلية وإنشاء أول منطقة خالية من عمل الأطفال في العالم.

97- واتخذت الحكومة خطوات تدريجية نحو تجريم وحظر جميع أشكال إساءة معاملة الأطفال ومضايقتهم، بما في ذلك العقوبة البدنية في جميع الأماكن. ويخفف التعديل والقانون رقم 22 لعام 1995

والمادتان 341 و82 من التطبيق الكامل للمادة 308 ألف من قانون العقوبات المتعلقة بمخالفات القسوة على الأطفال. وقد أصدرت وزارة التعليم في السنوات الأخيرة عدة تعميمات<sup>(47)</sup> تحظر استخدام العقوبة البدنية في المدارس.

98- وعينت الهيئة الوطنية لحماية الطفل لجنة تعنى بإصلاح القوانين للنظر في القوانين القائمة بشأن العقوبة البدنية وتقديم توصيات للإصلاح. وتتألف اللجنة من فريق متعدد التخصصات يضم تربويين ومحامين وأطباء أطفال وأطباء نفسيين وأخصائيين نفسيين سريريين من القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

99- وعلاوة على ذلك، أجريت دراسة عن العقوبة البدنية<sup>(48)</sup> استجابة لطلب قدمته اليونيسيف ونُظر في توصياتها المتعلقة بالإطار المنطقي مع اتخاذ إجراءات. وتعكف اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال، جنباً إلى جنب مع الشراكة الوطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال، على وضع آلية للأثر المتوقع والرصد.

100- وقررت سري لانكا، بوصفها بلداً رائداً في الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، معالجة مسألة العقوبة البدنية والمهينة بإدراج هذه العقوبة في خريطة الطريق التي وضعتها الشراكة الوطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال.

101- وتنفذ الهيئة الوطنية لحماية الطفل برامج لتوعية الأطفال والآباء والشيوخ وموظفي الرعاية الاجتماعية في قطاع العقارات/المزارع فيما يتعلق بحقوق الطفل وقيمة التعليم المستمر.

102- وتنفذ إدارة خدمات المراقبة ورعاية الطفل في إطار وزارة شؤون المرأة والطفل والتمكين الاجتماعي برامج لتهيئة وإنشاء بيئات قائمة على الحقوق للأطفال المهمشين من القطاعات الحضرية وقطاعات صيد الأسماك والشعوب الأصلية والعقارات. وقد نفذت بالفعل برامج لتطوير الحالة النفسية والاجتماعية والمهارات القيادية لهؤلاء الأطفال، وتوعية الآباء والمسنين، وضمان الأمن لحماية حقوق الأطفال، وتطوير اللوجستيات الأساسية لمدارسهم، وإصدار شهادات ميلاد للأطفال الذين يعيشون في القطاع العقاري<sup>(49)</sup>.

#### الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات من 116-9 إلى 116-129 و167-170 والتعهد الطوعي 130

103- هناك عدة ضمانات دستورية وتشريعية وآليات مؤسسية سارية المفعول، منها القانون رقم 28 لعام 1996<sup>(50)</sup> المعدل بالقانون رقم 33 لعام 2003، للاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم. وعملاً بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تجري حالياً عملية تشاورية شاملة. وتتعترف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2021) في فصلها 6 حصرياً بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم يمثلون قضية شاملة تتعلق بجميع المجالات المواضيعية الواردة في خطة العمل التي يجري تناولها تدريجياً.

104- وقامت الأمانة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، إدراكاً منها لضرورة التوعية من أجل مكافحة القوالب النمطية والتحييزات المحيطة بالإعاقة، بوضع مجموعة متنوعة من السياسات لإدكاء الوعي العام، بما في ذلك تدريب الموظفين الحكوميين على لغة الإشارة ومنهجية بريل والحراك والتوجيه.

105- واتخذت حكومة سري لانكا عدداً من التدابير الإيجابية الرامية إلى تعزيز إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على برامج الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والخدمات الصحية، والعمالة، وتلاحظ أيضاً الجهود التكميلية التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المكرسة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

- على النحو الموضح في الميزانية المقترحة لعام 2023، اتخذت الحكومة إجراءات لزيادة بدل الأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب الدخل المنخفض.
- لا تصدر السلطة المختصة أي شهادة مطابقة لأي بناء أو تشييد أو إعادة بناء أو تجديد لمبنى عام، ما لم تقتنع بأن الخطة المشار إليها تتوافق مع معايير إمكانية الوصول<sup>(51)</sup>. وتكون اللوائح سارية المفعول ضد مالكي المباني العامة التي لا تتوافق مع لوائح إمكانية الوصول<sup>(52)</sup>.
- أنشئت وحدات للتعليم الخاص داخل المدارس الحكومية العادية، وقدمت وزارة التعليم عدداً من البرامج مثل الأنشطة الرياضية الخاصة الخارجة عن المناهج الدراسية، وتخصيص حصة 1 في المائة في الجامعات، والمساعدة في المشاركة في الامتحانات، وتخفيف القيود المفروضة على السن لدى التسجيل في البرامج التعليمية وما إلى ذلك.
- حولت وزارة الخدمات العامة ومجالس المقاطعات والحكومة المحلية كتاباً مدرسياً باللغة التاميلية المحكية إلى طريقة بريل من أجل تحسين المهارات اللغوية للأشخاص المصابين بضعف البصر<sup>(53)</sup>.
- أطلقت وزارة الصحة مشاريع تجريبية لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الرعاية الصحية المجانية، بما في ذلك إنشاء عدادات الإعاقة (على ارتفاع أقل ومجهزة بالمدرين على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة)، وتدريب الممرضات على لغة الإشارة، وموظفي الخدمات الاجتماعية في جميع المستشفيات على مستوى المقاطعات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- واتخذت وزارات الرعاية الاجتماعية، والعمل، والإدارة العامة، وإدارة الخدمات الاجتماعية، بالتعاون مع القطاع الخاص، خطوات لتحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل، بوسائل منها توفير التدريب المهني، ومنح العمل الحر. ويقدم التقرير الدوري الأول لحكومة سرّي لانكا في إطار الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سرداً مفصلاً بذلك<sup>(54)</sup>.

#### المهاجرون

#### التوصية 116-174

106- أطلقت حكومة سرّي لانكا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ولجنة التعليم العالي والمهني وشركاء رئيسيين آخرين مشروعاً في عام 2021 لتسهيل دمج العائدين من المهاجرين المتضررين من جائحة كوفيد-19، عن طريق التعرف على مهاراتهم في التوظيف، وتسهيل عمليات تحسين المهارات وإعادة تشكيلها لجعلهم جاهزين للعمل أو التأهيل/الاعتماد، وفرص العمل الحر. ويلزم توفير حد أدنى من التأهيل المهني الوطني لجميع العمال المهاجرين، ويقوم مكتب سرّي لانكا المعني بالعمالة في الخارج بتنظيم وكالات التوظيف لضمان الشفافية في توريد العمالة.

107- واتبعت إدارة الهجرة الداخلية والخارجية نهجاً استباقياً وتفاعلياً لمعالجة مسألة بدائل احتجاز المهاجرين غير النظاميين عن طريق استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بخفض عدد حالات الاحتجاز أولاً، وثانياً عن طريق توفير بدائل للاحتجاز<sup>(55)</sup>، بما في ذلك الإفراج عن أطفال المهاجرين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة بضمان خاص، على أساس كل حالة على حدة.

المشردون داخلياً

التوصيات 116-132 و176 و177

108- واصلت حكومة سري لانكا عملية إعادة التوطين، وفي كانون الثاني/يناير 2022، لا يزال هناك ما مجموعه 8 090 شخصاً (2 651 أسرة) يتعين إعادة توطينهم. ومن بين هذه الأسر، تقيم 291 أسرة (963 شخصاً) في مراكز الرعاية الاجتماعية في حين تقيم 2 360 أسرة (7 127 شخصاً) مع أسر أو أصدقاء. وعلى النحو الموضح في الفقرة 47، تلقت أكثر من 950 أسرة المساعدة في المسائل المتعلقة بالتوثيق من خلال الخدمة المتنقلة المعنونة "الوصول إلى العدالة".

109- وأجرى مكتب التعويضات زيارة خاصة لتحديد الاحتياجات السكنية مع التركيز بوجه خاص على إعادة إسكان الأسر التي تعيش في مخيمات الرعاية الاجتماعية المفتوحة في مقاطعة جافنا. وتدور حالياً مناقشات لوضع خطة مستدامة لإعادة التوطين. ويجري التصدي للتحديات في الإفراج عن الأراضي المتبقية التي تسيطر الحكومة للمالكين القانونيين، مع مراعاة الأسباب الأمنية الاستراتيجية، والمطالبات المتنازع عليها والتحديات، والاعتراضات المحلية على إجراء عمليات مسح الأراضي.

110- وبالإضافة إلى ذلك، عاد 4 870 لاجئاً من أصل سريلانكي إلى سري لانكا من الهند بشكل رئيسي، ولا يزال 102 000 لاجئاً آخر من أصل سريلانكي في الهند. ويشكل الحصول على الجنسية والعقوبات المفروضة على الإعادة إلى الوطن واعتماد الشهادات التي يُحصل عليها من السلطات التعليمية الهندية بعض الشواغل الرئيسية التي يواجهها هؤلاء اللاجئين. وعلى نحو ما ذكر من قبل، فإن الجهود جارية لتلبية احتياجاتهم من الوثائق.

اللاجئون وملتسمو اللجوء

التوصية 116-175

111- وفقاً لسجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، هناك 599 لاجئاً معترفاً بهم، منهم 315 حالة و167 ملتصماً للجوء يشكلون 122 حالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022 في سري لانكا. وتوفر حكومة سري لانكا للاجئين فرص الحصول على الرعاية الصحية العامة مجاناً. وعلى الرغم من أن سري لانكا ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين، فإنها تواصل العمل بالتنسيق والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير ولايتها. وفي الوقت الحاضر، يحصل الأطفال للاجئين على التعليم رهنأ بقبول المعاهد المعنية لهم.

## رابعاً- القضايا الناشئة والدعم المقدم من المجتمع الدولي

### ألف- أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 116-45 و48 و49 و50 و116 والتعهد الطوعي 129

112- أحرزت سري لانكا تقدماً مطرداً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوضع الاقتصادي السائد. وتحتل سري لانكا المرتبة 76 من بين 163 بلداً حقق درجة تحسن بلغت 70,0، وهي درجة أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 65,9. وتواصل سري لانكا إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و4 و12 و13<sup>(56)</sup>.

113- وعُرض الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لسري لانكا<sup>(57)</sup> بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2022.

وشارك في هذه العملية أكثر من 700 جهة صاحبة مصلحة (تمثل الحكومة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشركاء الإنمائيين الدوليين). وتضمن الاستعراض تحليلاً للحالة والاتجاهات الراهنة والثغرات والتحديات القائمة والفرص المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز تقرير الاستعراض الوطني الطوعي أن سري لانكا قد أحرزت تقدماً في دمج أهداف التنمية المستدامة في إطار السياسة الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية لحكومة أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها ورصدها منذ صدور أول استعراض وطني طوعي في عام 2018، وهناك مجال آخر للتقدم في هذا الصدد.

114- **الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة:** من أجل التعجيل بإحراز تقدم بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - "السلام والعدالة والمؤسسات القوية"، أنشئت لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات تحت قيادة وزارة العدل تركز على أربعة مجالات أساسية، هي تعزيز الأمن العام وإنفاذ القانون، ومكافحة الفساد، والوصول إلى العدالة، وتقديم الخدمات العامة. وتعكف اللجنة على صياغة خطة عمل مشتركة لتحقيق غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات شاملة ومتكاملة. ومن شأن هذه التدابير أن تساهم في تحقيق غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمنع الجرائم ومكافحتها، فضلاً عن تعزيز الوصول إلى العدالة.

115- وفي إطار تنفيذ الغاية 16-10-2 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، قامت لجنة الحق في المعلومات بجدولة أوامرها على مرحلتين. أولاً، الأوامر الصادرة خلال الفترة 2017-2019، وثانياً فيما يتعلق بالأوامر الصادرة خلال الفترة 2020-2021. واختيرت الأوامر استناداً إلى المصلحة العامة وهي تعكس نسبة الأوامر الصادرة خلال هذه الفترة في إطار مختلف الفئات<sup>(58)</sup>.

## باء - التعاون والمساعدة من جانب الأمم المتحدة

### التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها

#### التوصيتان 11-116 و 12

116- واصلت حكومة سري لانكا تعاونها البناء مع الأمم المتحدة وآلياتها العادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت حكومة سري لانكا عدة زيارات قام بها مسؤولون من الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دون عوائق، وقُدِّمت ردود على جميع التقارير والاستفسارات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن سري لانكا.

117- وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، يسرت سري لانكا طلبات الزيارات القطرية التي قدمها خمسة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة<sup>(59)</sup>. وأجرت حكومة سري لانكا حواراً بناءً بوصفها البلد المعني، عندما نظر مجلس حقوق الإنسان في تقارير الإجراءات الخاصة ذات الصلة.

118- وقدمت سري لانكا ثلاثة تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017 على النحو التالي:

(أ) التقرير الدوري السادس المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في شباط/فبراير 2019 والرد على قائمة القضايا المدرجة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أيار/مايو 2022؛

(ب) التقرير الدوري التاسع المقدم بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في نيسان/أبريل 2022؛

(ج) التقرير الأولي المقدم بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

119- وأجرت سري لانكا أيضاً حواراً بناءً خلال الاستعراض الشفوي لتقريرها الدوريين الخامس والسادس المجمعين بموجب اتفاقية حقوق الطفل، المعقود في شباط/فبراير 2018 واستعراض تقرير سري لانكا الأولي المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية في 31 أيار/مايو 2019. وأجرت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب زيارة في الفترة من 2 إلى 12 نيسان/أبريل 2019 وقدمت حكومة سري لانكا ردها على تقرير اللجنة عقب الزيارة.

## جيم - البيئة وتغير المناخ

### التوصيات 116-44 و 45 و 46 و 47

120- يفرض الدستور، بموجب المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة والواجبات الأساسية، واجبا ومسؤولية على كل شخص في سري لانكا لحماية الطبيعة والحفاظ على ثرواتها. قدمت المحكمة العليا في سري لانكا الإغاثة في طلبات حماية الحقوق الأساسية ذات الصلة بالقضايا البيئية.

121- وُجِّدَت خطة العمل البيئية الوطنية للفترة 2022-2030 للاستجابة بشكل أكثر فعالية لمطالب الحفاظ على البيئة وإدارتها الناشئة. وأدرجت حكومة سري لانكا أيضاً اعتبارات تغير المناخ والحقوق البيئية في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2021). وتمشياً مع السياسات والتدابير التي اعتمدها حكومة سري لانكا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية شعبها، اتخذت عدة مبادرات<sup>(60)</sup> للاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي والاستخدام المستدام للموارد. وعلى سبيل المثال، قادت سري لانكا قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2/5 المتعلق بالإدارة المستدامة للنيتروجين، والمعتمد في آذار/مارس 2022.

122- وقدمت حكومة سري لانكا، بصفتها إحدى الدول الموقعة على اتفاقات باريس بشأن تغير المناخ، في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين المنعقد في عام 2021، مساهمات محدثة محددة وطنياً تعين أهدافها بشأن العمل المناخي الذي يهدف إلى التخفيف والتكيف. واقترح رئيس سري لانكا، في الكلمة التي ألقاها أمام قمة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين المنعقد في عام 2022 في مصر، إنشاء جامعة دولية بشأن تغير المناخ في سري لانكا، مع مؤسسة مساعدة في ملديف، والتي ستكون الأولى من نوعها، لبناء القدرات اللازمة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه<sup>(61)</sup>.

123- ووضع المصرف المركزي لسري لانكا "خريطة طريق التمويل المستدام في سري لانكا" في عام 2019 لتوفير التوجيه والدعم للمؤسسات المالية في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المرتبطة بالأعمال التجارية الأكثر اضراراً والصدقية للمناخ والشاملة اجتماعياً. وأطلق المصرف المركزي لسري لانكا أيضاً "تصنيف التمويل الأخضر في سري لانكا" في عام 2022، حيث حدد وصنف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً، مما يمكن المؤسسات المالية من تحديد فرص الاستثمار الأخضر. وتعكف وزارة المالية والمصرف المركزي لسري لانكا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع إطار السندات الخضراء لسري لانكا لتوجيه التمويل والاستثمارات الخضراء.

124 - وتعرب حكومة سرى لانكا عن تقديرها للمشاركة البناءة لجميع المشاركين ولمساهماتهم الخطية اللاحقة خلال عملية التشاور. وترد في هذا التقرير الوطني الشواغل التي أثارها أصحاب المصلحة والاقتراحات التي قدموها بأفضل طريقة ممكنة. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها البلد، تظل الحكومة ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس في سرى لانكا، تمشياً مع القيم الديمقراطية الراسخة في سرى لانكا.

## Notes

- <sup>1</sup> According to the Amendment, Act No. 12 of 2022, the detention period is reduced from 18 months to 12 months (Section 2). The officer in-charge of the detention facility has to serve a certified copy of the detention order to the Magistrate and the HRCSL so that they can visit the detention facility (Section 3). Further, an Attorney-at-Law representing a person remanded or detained under the PTA now has a right to access said detainee (Section 5). It also casts a duty on the Judicial Medical Officer to produce a report after causing a medical examination of the suspect to ensure that such person has not been subjected to torture before serving the Order (Section 6). It also provides for the hearing of cases on a day-to-day basis unless, in the opinion of the court, exceptional circumstances warrant postponement of the trial (Section 8), and granting of bail to persons in remand or in detention if the trial has not commenced after the expiration of 12 months (Section 10) etc.
- <sup>2</sup> Prevention of Terrorism Act (Temporary Provisions) Act, No. 48 of 1979.
- <sup>3</sup> ICPPED Act, No. 5 of 2018 Available at: [https://www.srilankalaw.lk/gazette/2018\\_pdf/05-2018\\_E.pdf](https://www.srilankalaw.lk/gazette/2018_pdf/05-2018_E.pdf)
- <sup>4</sup> Office on Missing Persons (Establishment, Administration and Discharge of Functions) Act, No. 14 of 2016.
- <sup>5</sup> Office for Reparations Act, No. 34 of 2018.
- <sup>6</sup> Extraordinary Gazette Notification, No. 2133/36, published by the Ministry of Justice, on the 24th of July 2019, available at: [http://documents.gov.lk/files/egz/2019/7/2133-36\\_E.pdf](http://documents.gov.lk/files/egz/2019/7/2133-36_E.pdf)
- <sup>7</sup> Paragraph (f) of Section 12 of the OMP Act: (f) to authorise in writing a specified officer of the OMP, to enter without warrant, at any time any place of detention, police station, prison or any other place in which any person is suspected to be detained, or is suspected to have previously been detained in, whether by judicial order or otherwise and make such examinations therein or make such inquiries from any person found therein, to ascertain the conditions of detention and retain any documents or objects, as may be necessary.
- <sup>8</sup> In Rathnayake Tharanga Lakmali, Moraketiya, Embilipitiya vs. IP, Niroshan Abeykoon Officers in Charge (OIC) Police Station, Case No. 209; SC/FR Application 577/2010, the Supreme Court of Sri Lanka held that the extra-judicial killing of a suspect in police custody violated the right to life.
- <sup>9</sup> Penal Code (Amendment) Act, No. 25 of 2021.
- <sup>10</sup> Formulating guidelines for the police and armed forces on crowd control, following inquiries into the May 2022 incidents of violence, launching inquiries on alleged attacks against protesters at Galle Face on 22 July 2022, conducting fact-finding missions on several areas, such as: Women affected by micro-credit companies in the Kantale Divisional Secretariat Division; Rights of indigenous people in the Muttur Divisional Secretariat Division. A study on prisons in 2018 and issuance of relevant recommendations.
- <sup>11</sup> Official Website of the Official Languages Commission : [www.olic.gov.lk](http://www.olic.gov.lk)
- <sup>12</sup> This project is designed to strengthen the implementation of the Sri Lankan OLP by government actors. By prioritising linguistic rights, broader human rights and gender equality, NLEAP supports the goal of the Sri Lankan national government to protect and promote the language rights of all its citizens- <https://www.nleap.lk>
- <sup>13</sup> RTI Act, No. 12 of 2016.
- <sup>14</sup> [http://www.rticommission.lk/web/index.php?option=com\\_content&view=article&id=11&Itemid=169&lang=en](http://www.rticommission.lk/web/index.php?option=com_content&view=article&id=11&Itemid=169&lang=en)
- <sup>15</sup> IOM launches media campaign to combat human trafficking in Sri Lanka, 18 February 2020, <https://reliefweb.int/report/sri-lanka/iom-launches-media-campaign-combat-human-trafficking-sri-lanka>
- <sup>16</sup> Voluntary Social Services Organization (VSSO) (Registration & Supervision) Act, No. 31 of 1980.
- <sup>17</sup> In accordance with the Latin legal maxim ‘generalis specialibus non-derogata’, those of an Islamic faith have the option of subscribing to Muslim personal laws (including statutes), Tamils hailing from the Jaffna Peninsula (also called the Malabar inhabitants of the Jaffna Province) fall within the ambit of the “Thesawalamai Law” and people from Kandyan ancestry (i.e., descendants of families that were living in the provinces that came under the Kandyan Kingdom at the commencement of British colonial rule) are at liberty to follow the Kandyan law established over centuries.
- <sup>18</sup> Land Development Ordinance (LDO) No. 19 of 1935 amended by the (Amendment) Act, No. 11 of 2022.

- <sup>19</sup> Proposals were made to amend the succession schedule of the LDO and change the provision for the eldest son as a sole successor to include the eldest daughter in the event that a successor is not nominated. As a result, the Ministry of Land arrived at the following decision on the removal of discriminatory provisions in the LDO in relation to succession, inheritance and joint ownership which has been approved by the Cabinet on the 4 January 2021.
- <sup>20</sup> Muslim Marriages and Divorce (MMDA) Act, No. 13 of 1951.
- <sup>21</sup> In Supreme Court Appeal 32/11 (2016), the Court acknowledged: “contemporary thinking, that consensual sex between adults should not be policed by the State nor should it be grounds for criminalization”. Hence, notwithstanding that such offences are part of Sri Lanka’s criminal law, the court held that imposing custodial sentences would be inappropriate in cases where the impugned acts were between consenting adults.
- <sup>22</sup> -In a ground-breaking decision, the Wattala Magistrate’s Court dismissed a case filed against a lesbian woman accepting the submission of defence counsel that homosexuality is neither a disease of the mind nor an offence.  
-The Court of Appeal in December 2021 granted leave to proceed for a writ petition filed against the police over a widely condemned homophobic training session.  
-In December 2021, the Colombo Chief Magistrate dismissed a case filed against three gay men arrested under Section 365 of the Penal Code for homosexuality. The dismissal of Case No. 34131/3/20, was based on a letter by the AG informing the Police that the AG will not pursue the case.
- <sup>23</sup> [National STD/AIDS Control Programme, Sri Lanka](#).
- <sup>24</sup> Circular No: 01-34/2016 Available at: <http://www.aidscontrol.gov.lk/images/circulars/Issuing-of-Gender-Recognition-certificate-for-TG-community-1.pdf>
- <sup>25</sup> Statement made by Hon. Dinesh Gunawardena, Foreign Minister during the High-Level segment of the 43<sup>rd</sup> Session of the HRC, 26 February 2020, <https://mfa.gov.lk/43rd-session-hrc/>
- <sup>26</sup> No. 2251/21 dated 26 October 2021.
- <sup>27</sup> Registrations of Death (Temporary Provision) Act, No.19 of 2010.
- <sup>28</sup> In support of livelihood development, the OR provides knowledge and technology transfer training programmes targeting women-headed households (WHH), families of missing persons and those directly affected by the conflict in the districts of Jaffna, Kilinochchi and Mullaitivu. More than 300 beneficiaries participated in these programmes and the OR supported interested beneficiaries to initiate new start-ups.
- <sup>29</sup> These reports include, inter alia, the Commission of Inquiry appointed to investigate and inquire into (16 specific cases) of violations of human rights alleged to have occurred since 1 August 2005 (Udalagama Commission) (2006–2009); the Commission of Inquiry on lesson Learnt and Reconciliation (LLRC) (2010); the Presidential Commission of Inquiry to Investigate into Complaints regarding Missing Persons (Paranagama Commission) (2013); and Presidential Commission of Inquiry into Complaints of Abductions and Disappearances (2014) (II mandate of the Paranagama Commission).
- <sup>30</sup> [http://www.cabinetoffice.gov.lk/cab/index.php?option=com\\_content&view=article&id=16&Itemid=49&lang=si&dID=11827](http://www.cabinetoffice.gov.lk/cab/index.php?option=com_content&view=article&id=16&Itemid=49&lang=si&dID=11827)
- <sup>31</sup> Press release available at: <https://www.presidentsoffice.gov.lk/index.php/2022/12/14/president-emphasizes-all-political-parties-should-unite-to-provide-a-solution-to-the-ethnic-problem-by-independence-day-celebrations-2023/>
- <sup>32</sup> [National Authority for the Protection of Victims of Crime and Witnesses \(napvcw.gov.lk\)](#).
- <sup>33</sup> The CAT (Amendment) Act, No. 15 of 2021 increased the minimum fine for torture from LKR 10,000/- to 50,000/- and the maximum fine was increased from LKR 50,000/ to 200,000/-
- <sup>34</sup> The Judges Training Institute provide training on detection of custodial torture, Sri Lanka Police facilitated participation of its officers in internationally recognized training programmes, special modules on how certain acts may constitute the commission of torture, and their repercussions have been introduced into its training curricula, particularly for basic training courses for new entrants.
- <sup>35</sup> Some of the key welfare and subsidy programmes for 2023 include: monthly Samurधि Relief allowance, Financial support for elders, support for low income Disabled persons, financial support for kidney patients, medical supplies for hospitals, fertiliser subsidy, school nutritional food programme among others. New programmes proposed in the 2023 budget are: Proposed Relief programme for the affected people from the difficult economic condition; nutritional supplement to children suffering from malnutrition, strengthening elderly/ disabled/ low income widow as household entrepreneurs.
- <sup>36</sup> Budget speech 2023, available at: <https://www.parliament.lk/files/pdf/budget/2023/budget-speech-2023.pdf#page=95>
- <sup>37</sup> The Plantation Human Development Trust (PHDT) formed by the GoSL implements social development programmes to enhance the quality of life of the plantation community in estates. In line with the infrastructure development programmes in the estate sector, projects are being implemented through the provisions received to the Estate Housing Unit through Regional Offices belonging to the PHDT and also through the District/Divisional Secretariats and Pradeshiya Sabhas. Further, the GoSL with the assistance of the Government of India, plans to construct 10,000 houses for the plantation community during the next 5 years (2022-2026).
- <sup>38</sup> Act, No. 32 of 2018.

- <sup>39</sup> Nutritional allowance to pregnant mothers: The Government has, since March 2017, implemented a programme of providing a nutritional allowance to pregnant mothers at a cost of approximately Rs. 5,300 mn per annum. The programme is implemented in order to eliminate low-weight births and minimise malnutrition among expectant mothers. 300,000 to 350,000 pregnant and lactating mothers benefit annually from this programme. From September 2022, the programme is further supported by the ADB.
- <sup>40</sup> <https://www.presidentsoffice.gov.lk/index.php/vaccination-dashboard/>
- <sup>41</sup> Policy – National Nutrition Policy of Sri Lanka | Global database on the Implementation of Nutrition Action (GINA) (who.int)
- <sup>42</sup> School mid-day meal programmes, ‘Thripasha programme’, growth monitoring and promotion of children, special nutritional programmes for the estate sector, special nutritional rehabilitation programmes for North and East etc.
- <sup>43</sup> [Nutrition Division – Ministry of Health.](#)
- <sup>44</sup> For further details, please refer to Sri Lanka’s 9th Periodic Report submitted under the CEDAW, May 2022.
- <sup>45</sup> UNDP facilitated the formulation of Policies, raising awareness, capacity building and establishment of a sub-national level referral system, while the UNFPA supported setting up of a multi-sectoral web based electronic system to monitor the implementation of NAP. It has conducted a service provider mapping in two districts to identify the gaps in service provision with related recommendations.
- <sup>46</sup> Following the pilot programmes, referral programs have been conducted in Kandy, Kegalle, Gampaha, Anuradhapura and Kalutara in 2021 and 2022.
- <sup>47</sup> Circulars Nos. 2001/11 and 2005/17 The most recent one being Circular No. 12/2016 the contents of which were reiterated by the Secretary of the Ministry of Education in November 2022.
- <sup>48</sup> I. Introducing a law to combat corporal punishment in the country. II. Conducting pilot programs in 2 districts for the implementation of recommendations of the study has been identified as priority recommendations.
- <sup>49</sup> These programmes have been conducted in Kurunegala, Kalutara, Nuwara Eliya, Badulla, kandy, Rathnapura, Anuradhapura and Monaragala.
- <sup>50</sup> Protection of the Rights of PwDs Act.
- <sup>51</sup> Set by Gazette Extraordinary No. 1467/15.
- <sup>52</sup> In the case of Dr Ajith Perera v. Attorney General [SCFR No 221/2009], where the Court too held “no person should be discriminated against on the ground of disability and their mobility restricted in a manner which precludes or impedes them from enjoying equally their inherent right for access, safety and accommodation in day-to-day life at man-made public buildings, public places and facilities provided therein.” The Court on a similar case further held that, “failure to comply could entail the liability to be prosecuted in the Magistrate’s Court for the commission of an offence under the Act, and, if found guilty, to be liable to punishment, as set out in the Act”.
- <sup>53</sup> Please see: [https://www.pubad.gov.lk/web/images/contents/forms-and-publications/progress-2021-and-action-plan-2022-e.pdf?TSPD\\_101\\_R0=08b8f4acecab2000024004ee2f6655d9e2999907f19f817f50effe413e23c30d1837e8fa8bbb12dd0867dbc125143000014bc3d8a6ceea89c076640e80ef24c792e1b24b76e783268594a42a00fabf3db9f7477a3daa9f91d530ddc480813068](https://www.pubad.gov.lk/web/images/contents/forms-and-publications/progress-2021-and-action-plan-2022-e.pdf?TSPD_101_R0=08b8f4acecab2000024004ee2f6655d9e2999907f19f817f50effe413e23c30d1837e8fa8bbb12dd0867dbc125143000014bc3d8a6ceea89c076640e80ef24c792e1b24b76e783268594a42a00fabf3db9f7477a3daa9f91d530ddc480813068)
- <sup>54</sup> [Treaty bodies countries \(ohchr.org\).](#)
- <sup>55</sup> Proactive approach  
Following measures have reduced the number of overstayers in the country, thus contributing to the reduction of detentions: giving a grace period for foreigners to extend their visas during the Covid-19 pandemic period; introducing an online visa extension facility to allow foreigners to extend their visas without physically being present at the Department.
- Reactive approach  
More relaxed reactive measures have been implemented by the Investigation section of the Department of Immigration and Emigration for violating the Immigrants and Emigrants Act especially visa laws, in order to minimize arrest, detention, and release the detainees: ‘Distant Identification’ of offenders and potential victims of human trafficking by the Investigation section through analyzing data from the department computer database has reduced the number of arrests and alternative punitive actions have been enforced. Once detected, the offenders are contacted and instructed to produce air tickets to leave the country as soon as possible or allow them to regularize their visas without arresting and detaining them; Foreigners detected by the Investigation section for violating the Immigrants and Emigrants Act during surveillance and investigation operations were provided with the opportunity of regularizing their visas reserving detention as the final resort. The department coordinates with IOM to make travel arrangements for foreigners who have violated the Immigrants and Emigrants Act and are unable to fund their air tickets to return to their country of nationality or country of residence; Foreign spouses of Sri Lankans who had been in detention for not having valid visas were provided the opportunity to regularize their visas and subsequently released from the detention centre after obtaining security clearance; Detainees who had overstayed their visas and subsequently obtained refugee status were released from the detention by the Investigation Section of the Department and referred to the UNHCR for further facilitating their repatriation to a third country.

- 
- <sup>56</sup> Ending Poverty (SDG Goal 1), Quality Education (Goal 4), Responsible Consumption and Production (Goal 12) and Climate Action (Goal 13).
- <sup>57</sup> GoSL Second VNR Report “Inclusive Transformation towards a Sustainably Developed Nation for All”: [https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2022/VNR\\_2022\\_Sri\\_Lanka\\_Report.pdf](https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2022/VNR_2022_Sri_Lanka_Report.pdf), Sri Lanka National SDG Council.
- <sup>58</sup> [http://www.rticommission.lk/web/index.php?option=com\\_content&view=article&id=2212&catid=78&Itemid=142&lang=en](http://www.rticommission.lk/web/index.php?option=com_content&view=article&id=2212&catid=78&Itemid=142&lang=en)
- <sup>59</sup> Visits of Special Procedures Mandate Holders to Sri Lanka during the period under review:
- (i) The Working Group on Arbitrary Detention: 4-15 December 2017;
  - (ii) The Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights: 3-11 September 2018;
  - (iii) Special Rapporteur on the Right to Freedom of Peaceful Assembly and Association: 15-26 July 2019;
  - (iv) Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief: 15-24 August 2019; and
  - (v) Special Rapporteur on Contemporary forms of Slavery and its consequences: 26 November to 3 December 2021.
- <sup>60</sup> Adopting ‘Colombo Declaration on Sustainable Nitrogen Management’ with an ambition to have nitrogen waste by 2030, proposing UNEA Resolution 5/2 on Sustainable Nitrogen Management with an ambition to significantly reduce Nitrogen waste by 2030 and beyond and preparing national action plans, promoting organic fertiliser and farming, promoting circular economy and E-mobility, banning single-use plastics, etc. Sri Lanka aims to achieve 70% renewable energy in electricity generation by 2030, Carbon Neutrality in electricity generation by 2050, Carbon Neutrality by 2060, increase 32% forest cover by 2030, reduce greenhouse emissions by 14.5% for the period of 2021-2030.
- <sup>61</sup> <https://www.presidentsoffice.gov.lk/index.php/2022/11/08/developing-countries-are-the-worst-affected-by-rising-emissions-from-the-industrialized-world-and-must-be-compensated-president-ranil-wickremesinghe-emphasizes-at-cop-27/>
-